

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: السياح الصينيون الأعلى إنفاقاً على السفر دولياً العام الماضي

- تحليل إخباري: ما هو قانون "باي أمريكا" الذي سيعزز التصنيع الأمريكي؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

فرانكلين تمبلتون: الإصلاحات بالخليج تخفض مخاطر الائتمان

العربية.نت

أظهر تقرير حديث لشركة FRANKLIN TEMPLETON أنه على الرغم من تراجع احتياطات دول الخليج بـ 173 مليار دولار خلال العامين الماضيين بسبب انخفاض أسعار النفط، إلا أن أصول الصناديق السيادية والاحتياطات الحالية تبلغ مجتمعة 3 تريليونات دولار، وهو ما يساوي 200% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي.

وأضاف التقرير أن نسبة الدين المنخفضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمقارنة مع الدول الناشئة والمتقدمة تسمح بإدارة أفضل للإصلاحات الهيكلية وتدعم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

وقال محيي الدين قرنفل، مدير الاستثمار في الصكوك العالمية والدخل الثابت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى فرانكلين تمبلتون، إن الإصلاحات في دول الخليج، تساعد في تقليل مخاطر الائتمان وتساعد أسواق الدين.

وأشار قرنفل في مقابلة مع "العربية" إلى تأثير مختلف لهذه الإصلاحات الاقتصادية في الخليج، على قطاعات أخرى مثل أسواق الأسهم والعقارات، التي ستواجه انخفاضاً في النمو، متوقفاً انتعاش أسواق الدخل الثابت، بما يعكس التطورات الإيجابية، التي تخدم تنوع المخاطر.

كما أشار تقرير FRANKLIN TEMPLETON إلى أن الأسعار الحالية للنفط ستخفف الضغط على ميزانيات دول الخليج، مشيراً إلى أن الاتفاق بين الدول من داخل وخارج أوبك مهم للحفاظ على استقرار الأسعار. أما فيما يتعلق بتسعير السندات في الشرق الأوسط، فيبقى جاذباً بالمقارنة مع الولايات المتحدة وأوروبا.

جولدمان ساكس يخفض تقديراته لنمو الاقتصاد الأمريكي في الربع/2 إلى 2.9%

(رويترز)

خفض خبراء اقتصاديون ببنك جولدمان ساكس توقعاتهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الثاني من العام من 3.0 بالمئة إلى 2.9 بالمئة ورفعوا تقديراتهم للنمو في الربع الأول من 0.7 بالمئة إلى 0.9 بالمئة في أعقاب نشر بيانات مخزونات الجملة لشهر مارس آذار.

وقال سبنسر هيل وأفيشا تاكر الخبيران الاقتصاديان بالبنك في مذكرة بحثية "البيانات التي نشرت هذا الصباح تشير إلى وتيرة أقوى للاستثمار في المخزونات في الربع الأول لكن مساهمة أصغر نوعاً ما في النمو في الربع الثاني."

تقرير: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجل /84/ صفقة بقيمة /18.2/ مليار دولار في الربع الأول من 2017

/ وام /

أظهر تقرير "مؤشر ثقة رأس المال 2017" صدر عن شركة إرنست ويونغ "EY" - العالمية العاملة في مجال التدقيق المالي والاستشارات الضريبية والمعاملات التجارية والخدمات الاستشارية - اليوم تراجع أنشطة الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الربع الأول من العام الحالي حيث تم تسجيل /84/ صفقة فقط مقابل /115/ صفقة في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأوضح التقرير - الذي حصلت وكالة أنباء الإمارات " وام " على نسخة منه - أنه رغم تراجع أنشطة الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا أن قيمة الصفقات حافظت على مستوى مستقر بشكل عام عند /18.2/ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنحو /18.4/ مليار دولار في نفس الربع من العام الماضي.

وبين التقرير ارتفاع قيمة الصفقات الصادرة المعلنة في المنطقة من /1.3/ مليار دولار في الربع الأول من العام الماضي إلى /9.3/ مليار دولار في الربع الأول من العام الحالي بزيادة كبيرة نسبتها /636/ في المائة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجنوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

كما ارتفعت قيمة الصفقات الواردة من نصف مليار دولار في الربع الأول من العام الماضي إلى 5.7/ مليار دولار خلال الشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي فيما انخفضت قيمة الصفقات المحلية المعلنة بنسبة كبيرة بلغت 83/ في المائة في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وساهمت الصفقات العشرة الأكبر بأكثر من 90/ في المائة من إجمالي قيمة الصفقات خلال هذه الفترة. وأوضح التقرير استحواد شركة أرامكو السعودية على حصة 50/ في المائة في مشروع "رابيد" لشركة بتروناس المملوكة لحكومة ماليزيا إذ تعد هذه الصفقة البالغة قيمتها سبعة مليارات دولار أمريكي الأكبر من نوعها خلال الربع الأول من العام الحالي. أما أكبر صفقة استحواد في قطاع التكنولوجيا خلال الربع الأول فكانت استحواد شركة أمازون على موقع "سوق دوت كوم" الإماراتية مقابل حوالي 650/ مليون دولار التي تعد الأولى لأمازون لتقديم خدماتها في منطقة الشرق الأوسط. وقال التقرير إن الجانب الأكثر إثارة للاهتمام في البيئة الحالية للصفقات هو ظهور المشتري الاستراتيجي وسواء في صفقة "ترونوكس كريستال" أو صفقة "أمازون سوق دوت كوم" فإن المشتريين الاستراتيجيين الذين يقومون بتنفيذ صفقات - لا سيما الدوليين منهم - الذي يعد إشارة قوية تعكس الثقة بنظام صفقات الاندماج والاستحواد بالبيئة المحيطة. وأفاد التقرير بأن المدراء التنفيذيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توقعوا حدوث مخاطر اقتصادية كبيرة تشمل تباطؤ تدفقات التجارة العالمية وتزايداً في الحمائية وتذبذبات كبيرة في العملات وأسواق رأس المال وزيادة في حالة عدم التيقن الجيوسياسية.

صندوق النقد: مخاطر تصاعد الحماية التجارية تحدى بأسيا

(رويترز)

قال صندوق النقد الدولي ان النظرة المستقبلية لاقتصاد آسيا تواجه ضبابية "كبيرة" ومخاطر تراجع النمو نتيجة لأي اضطراب مفاجئ للأوضاع المالية العالمية أو تنامي سياسات الحماية التجارية. وقال الصندوق في تقرير النظرة المستقبلية الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي إن السياسات النقدية والمالية الميسرة في معظم المنطقة ستعزز الطلب المحلي. كان الصندوق رفع في أبريل توقعات النمو لآسيا والمحيط الهادي إلى 5.5 بالمائة من التوقعات السابقة في أكتوبر تشرين الأول البالغة 5.4 بالمائة في حين أبقى على توقعات النمو لعام 2018 دون تغيير عند 5.4 بالمائة. وبلغ معدل النمو في المنطقة 5.3 بالمائة في 2016. يأتي التقرير في حين يكافح صناع السياسات تحدي كيفية تجاوز مخاطر الحماية التجارية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واحتمال زيادة تكلفة التمويل مع تسريع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) وتيرة رفع أسعار الفائدة. وقال الصندوق "التحول المحتمل تجاه الحماية التجارية من جانب شركاء تجاريين رئيسيين ينطوي أيضا على خطر شديد للمنطقة. ويهدد تراجع التجارة العالمية آسيا على نحو خاص نظرا لنسبة الانفتاح الكبيرة على التجارة ومشاركتها الكبيرة في سلاسل الإمدادات العالمية."

بنوك كبرى تخطط للانتقال من لندن بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

أش أ

يخطط عدد من البنوك الكبرى الموجودة حاليا في لندن للانتقال إلى مناطق أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي فور خروج بريطانيا من الاتحاد، وفقا لبيانات صادرة عن البنوك. ويخطط 13 من البنوك الكبرى، منها "جولدمان ساكس" و"يو بي إس" و"سي تي جروب"، للانتقال من لندن لحماية أسواقها في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، في حين ستقوم 6 بنوك من الـ 13 بالانتقال إلى فرانكفورت، بينما تنتقل 3 أخرى إلى دبلن. وينوي "دويتش بنك" نقل 4000 وظيفة من لندن إلى فرانكفورت، إضافة إلى أماكن أخرى من الاتحاد الأوروبي، فيما أعلن بنك "جي بي مورجان" الأسبوع الماضي أنه يخطط لنقل مئات من وظائفه لثلاث مدن أوروبية خلال العام المقبلين، وهذا عدد بسيط مقارنة بما قاله رئيس بنك "جامي ديمون" عن نقل 4000 وظيفة من لندن.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

فيتش: تعافي النمو العالمي يمضي على المسار الصحيح

(رويترز)

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني:

- تعافي النمو العالمي يمضي على المسار الصحيح.

- تتوقع زيادة النمو العالمي إلى 2.9 بالمئة في 2017 من 2.5 بالمئة في 2016 وتعديل توقعاتها لعام 2018 بالرفع قليلا إلى 3.1 بالمئة من 3.0 بالمئة في مارس آذار.

- تعدل توقعات النمو الأمريكي لعام 2017 بالخفض قليلا لكن ذلك قابلته توقعات أفضل للنمو في الصين واليابان.

- تقول إن ضعف النمو الأمريكي في الربع الأول يرجع إلى الاستهلاك ويبدو أنه تأثر بعوامل مؤقتة.

- تقول إن تراجع معدل البطالة ومكاسب الثروة وتحسن ثقة المستهلكين واحتمال إجراء تخفيضات على ضريبة الدخل من المفترض أن تدعم تعافي الاستهلاك في الولايات المتحدة اعتبارا من الربع الثاني.

- تقول إن أثر سياسات التحفيز التي جرى تطبيقها في وقت سابق على النشاط في الصين تبين أنه أكثر قوة مما كان متوقعا وإن التباطؤ في سوق الإسكان استمر أكثر مما كان متوقعا.

التأثير على مصر:

إن الأوضاع الاقتصادية العالمية تسير مؤخرا في اتجاه التذبذب على المدى القصير لحين استقرار الرؤية بالنسبة للسياسات الاقتصادية الجديدة والتي دعمها الرئيس الأمريكي ترامب في كلمته أمام الكونجرس بقوله إنه رئيس للولايات المتحدة وليس للعالم مما يؤكد ويدعم أن الرؤية الأمريكية لتنشيط ودعم اقتصادها قد تؤثر على اقتصاديات أخرى.

كما أن الوضع الاقتصادي العالمي يؤكد على تصاعد وتيرة الاستثمار في الأصول المخاطرة، وهو ما يتيح مساحة أكبر لتحديات كبيرة بدءا من احتمالات انتقال التقلبات العالمية إلى أسواق المنطقة أو حدوث تغيرات في أسعار العملات المحلية، خاصة تلك المرتبطة بالدولار بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار النفط صعودا وهبوطا قد تنعكس على الجاذبية الاستثمارية للاقتصاديات الناشئة على وجه الخصوص.

نشير إلى أن المؤشرات الرقمية الأخيرة في مصر تبرز بدء ظهور النتائج الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما يعد على المدى القصير تقدما محمودا في ظل المتغيرات العديدة التي تحيط بتوقيت البرنامج والإجراءات الهيكلية المرتبطة به خلال المرحلة الراهنة، كما أن التحديات التي يكشف عنها الوضع الراهن هي تحديات مقبولة وظاهرة منذ فترة طويلة وتم قياس آثارها منذ إعداد هذا البرنامج بما يستلزم الاستمرار في عمليات تصحيح الأوضاع المالية العامة واستخدام سياسات تحفيز استثمار متكاملة ومتربطة لدفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، كما يجب أن يتزامن مع تدعيم شبكات الضمان الاجتماعي وإعادة هيكلة منظومة التجارة الداخلية لتقليل الأثر على محدودي الدخل.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: السياح الصينيون الأعلى إنفاقاً على السفر دولياً العام الماضي

صحيفة الاتحاد الاماراتية

حل السياح الصينيون في المرتبة الأولى عالمياً في حجم الإنفاق على السفر خارجاً خلال العام الماضي، بواقع 261 مليار دولار، بنمو 12% مقارنة بعام 2015، بحسب تقرير منظمة السياحة العالمية. وأشار التقرير إلى أن السياح الأميركيين في المرتبة الثانية، يليهم الألمان، ثم البريطانيون، يليهم الفرنسيون.

وقال طالب الرفاعي أمين عام منظمة السياحة العالمية «رغم التحديات الكثيرة، إلا أن الطلب على السفر والإنفاق على السفر يرتفع بشكل سنوي حيث ارتفع عدد السياح بنسبة 4% العام الماضي إلى 1.2 مليار سائح»، مؤكداً أن الناس تستمر بالسفر لانعكاساتها الإيجابية على النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف وفرص التنمية.

وبلغ عدد السياح الصينيين العام الماضي 135 مليون سائح صيني، بنمو 6% مقارنة بعام 2015.

وتربعت الصين على قائمة عدد السياح المسافرين إلى الخارج منذ عام 2012، وبنمو سنوي ملحوظ منذ عام 2004.

وكان لسفر الصينيين تأثير إيجابي على عدة دول في آسيا والباسيفيك مثل اليابان وكوريا وتايلاند، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية عدة.

وللصين مكانة في أكثر خمس أسواق مصدرة للنزلاء لفنادق الإمارات، فقد حلت المرتبة الرابعة في عدد الزوار لدبي في أول شهرين من العام الجاري، في حين حلت المرتبة الأولى في نزلاء فنادق أبو ظبي من الأسواق الخارجية في الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالمراتب العشرة الأولى في إنفاق السياح على السفر إلى الخارج، فإن ثلاث دول آسيوية ضمن القائمة وهي كوريا بواقع 27 مليار دولار، وأستراليا بواقع 27 مليار دولار، فيما دخلت هونج كونج (الصين) ترتيب العشر الأوائل إثر نمو الإنفاق بنسبة 5%.

وارتفع الإنفاق الأميركيين على السياحة بنسبة 8% عام 2016 ليصل إلى 122 مليار دولار، بارتفاع قدره 9 مليارات دولار مقارنة بعام 2015، وللعام الثالث على التوالي، وأسهم قوة الدولار والاقتصاد الأميركي في زيادة الطلب على السياحة من الولايات المتحدة، حيث ارتفع عدد الأميركيين الذين يسافرون إلى مقاصد دولية بنسبة 8% حتى نوفمبر 2016.

ولم تحقق كندا، ثاني سوق مصدرة للسياح في القارة الأميركية، نتائج قوية، حيث تم إنفاق 29 مليار دولار على السياحة الدولية، في حين تراجع عدد رحلات المبيت المغادرة بنسبة 3% ليصل إلى 31 مليون رحلة. وتعد ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا هي الأسواق الأوروبية الأربع ضمن ترتيب العشر الأوائل، وسجلت جميعها نمواً في الطلب على السياحة المغادرة العام الماضي، وسجلت ألمانيا، وهي ثالث أكبر سوق في العالم، نمواً بنسبة 5% في الإنفاق السياحي الدولي العام الماضي، متخطية بذلك الأرقام الضعيفة لعام 2015، ليصل الإنفاق إلى 81 مليار دولار. واستمر الطلب من المملكة المتحدة، وهي رابع أكبر سوق مصدرة في العالم، جيداً رغم التراجع الكبير لقيمة الجنيه الاسترليني عام 2016، حيث بلغ الإنفاق 64 مليار دولار.

أما فرنسا، وهي خامس أكبر سوق مصدرة في العالم، فسجلت نمواً في الإنفاق السياحي عام 2016 بنسبة 7% ليصل إلى 41 مليار دولار. وحققت إيطاليا نمواً بنسبة 1% في الإنفاق وصولاً إلى 25 مليار دولار مع ارتفاع بنسبة 3% في رحلات المبيت وصولاً إلى 29 مليون رحلة. ومن بين الـ 50 سوق مصدرة للسياح دولياً، سجلت تسع أسواق أخرى نمواً مزدوج الأرقام في الإنفاق عام 2016 وهي فينتام بنمو 28%، والأرجنتين بنمو 26%، ومصر بنمو 19%، وإسبانيا بنمو 17%، والهند بنمو 16%، وأوكرانيا بنمو 12%، وقطر وتايلاند بنمو 11% لكل منهما.

وفي المقابل، استمرت السياحة المغادرة من بعض الدول بالتراجع بسبب تراجع اقتصادها وعملتها، حيث استمر التراجع بإنفاق الروسيين عام 2016 ليصل إلى 24 مليار دولار. كما تراجع إنفاق البرازيليين على السياحة الدولية عام 2016.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

هناك ضرورة لتشجيع السياحة الصينية إلى مصر في ظل تخفيف السلطات الصينية القيود على سفر الصينيين للخارج، وهذا يحتاج إلى التركيز على الطبقة الصينية الوسطى المتنامية، الذين ارتفعت دخولهم وأصبح لديهم مزيد من الحرية في السفر والسياحة، بحيث تكون مصر هي المقصد السياحي المفضل وجعلها وجهة للسياحة الصينية دون عناء كبير، خاصة عندما يكونون في مجموعات سياحية. وفي هذا الإطار يجب ليس فقط تدشين مواقع للترويج باللغة الصينية أو تكثيف الحملات الترويجية أو تقديم برامج مخصصة للسياحة الصينية أو زيادة عدد الرحلات السياحية من الصين لمصر مباشرة فقط ولكن أيضا مكتب للتنشيط السياحي بالصين لتحقيق هذا الغرض كما يجب زيادة عدد المعارض الخاصة بالآثار المصرية في الصين خاصة في المناطق الأكثر ثراء مثل بكين وشنغهاي وكانتون وهونج كونج كبعد ترويجي في الأساس بالإضافة إلى تحقيق عوائد من السوق الصيني مباشرة في هذا المجال.

من ناحية أخرى، فإن دراسة بناء القرية المصرية بالصين، بحيث تعكس هذه القرية الأجواء المصرية من حيث التشكيل الخارجي للمدينة وطابع المتاجر التي ترمز إلى البيت المصري، وتنتشر في أنحاء القرية مجموعة من المطاعم المصرية الطراز، التي تقدم الأطباق المصرية المعروفة، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المشغولات المصرية والصناعات اليدوية، إضافة إلى مساحة من مناطق الألعاب والترفيه، والتي ستجذب العائلات إلى مصر. بالإضافة إلى هذا كله، فإنها ستضمن السوق المصري الذي يعرض تشكيلة واسعة من المنتجات المصرية ستؤدي إلى تنشيط الجذب السياحي الصيني لمصر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: ما هو قانون "باي أمريكا" الذي سيعزز التصنيع الأمريكي؟

موقع أرقام

خلال حملته الانتخابية للرئاسة الأمريكية وعد "دونالد ترامب" بتطبيق قواعد "باي أمريكا" وهو القانون الذي يهدف لشراء المنتجات المحلية بدل المستوردة كوسيلة لإعادة الوظائف وإنعاش التصنيع الأمريكي. وقد وقع "ترامب" أمرا تنفيذيا خلال رحلة قام بها في 18 ابريل لشركة "سناب اون" وهي شركة أدوات في ولاية "ويسكونسن" تُوجه الوكالات الحكومية الأمريكية لمراجعة امثالها للقوانين التي تفرض عليها اختيار مواد محلية لتصنيع أي شئ من الطرق إلى الأسلحة، ولكن هذه الفكرة البسيطة ستواجه تعقيدات سلسلة التوريد العالمية.

ما هو قانون "باي أمريكا" الذي سيعزز التصنيع الأمريكي

- يهدف القانون إلى الحد من عدد السلع الأجنبية التي يتم شراؤها بموجب عقود حكومية ولكن العديد من الوكالات تتجاوز ذلك خاصة عندما تكون السلع الأجنبية أقل تكلفة أو لا تتوفر في الولايات المتحدة.
- أعطى أمر "ترامب" الوكالات 150 يوما لمراجعة إنفاذها لقواعد القانون، كما يدعو إلى إعادة النظر في اتفاقيات تسمح للمنتجات الأجنبية من دول منظمة التجارة العالمية أو التي تعقد معها الولايات المتحدة اتفاقيات تجارية أن تتعامل كمنتجات محلية.

ما المشكلة في التنفيذ الحالي للقانون؟

هناك ثلاثة:

- قانون 1933 وينص على أن السلع المصنعة التي تُشترى بعقود حكومية لا بد أن تكون مصنوعة في الولايات المتحدة.
- ويظهر الثاني في قانون تنظيم النقل السطحي لعام 1982 وينطبق على المشاريع المتعلقة بالكباري، حيث إن الحديد والصلب المستخدم يجب أن يكون مصنع في الولايات المتحدة.
- ويتطلب القانون الثالث وهو قانون إصلاح وتطوير الموارد المائية لعام 2014، أن يكون الحديد والصلب المستخدم في مشاريع المياه والمياه المستعملة في إطار وكالة حماية البيئة في أمريكا مصنوع في الولايات المتحدة.

ما هو قانون "باي أمريكا"؟

- ليست بالكبيرة وأحد الأسباب الرئيسية هو أن الوكالات غالبا ما تصدر ما يسمى بالتنازل عن المصلحة العامة عندما لا تستطيع شراء السلع المصنوعة في الولايات المتحدة والتي لا تلي مواصفات الجودة والكمية.
- يتم تجاوز قانون عام 1933، عندما تدخل واشنطن في صفقات تجارية تمنح الشركات الأجنبية حق الدخول إلى عملية الشراء الأمريكية.
- يسمح الآن لسلع أكثر من 120 بلدا تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية أو لديها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة بدخول البلاد.

ما مدى فعالية هذه القوانين؟

- من الصعب المعرفة، حيث إنه لا توجد بيانات موحد لهذه العملية، وهو ما دفع "ترامب" للطلب من الوكالات تقديم تقارير عن ممارساتهم.

كم مرة تصدر فيها الوكالات تنازلات أو استثناءات؟

- يقول الأمر التنفيذي إن عملية تقديم العطاءات ستوصف بالممارسات التجارية غير العادلة وستعامل مثل السلع التي تشتري بأقل من تكلفة إنتاجها أو تلك التي تدعمها حكومة أجنبية.
- غير أن القيام بذلك ينطوي على مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية والعديد من اتفاقات التجارة الحرة.

هل يستطيع "ترامب" حظر السلع الأجنبية في المشاريع الحكومية؟

- يتجاهل البيت الأبيض هذه المخاوف ويقول إن معظم البلدان لديها قوانين تشجع الموردين المحليين على العمل مع الحكومة.
- كشف تقرير للمساءلة الحكومية في مارس/آذار 2017 أن الحكومات الأجنبية تسمح للشركات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الأمريكية بتقديم عطاءات أقل بكثير مما تسمح به للشركات الدولية الأخرى.

هل سيطبق "ترامب" القانون على خط أنابيب "كيستون" بين الولايات المتحدة وكندا؟

- قال مرارا إنه سيجعل ذلك شرطا لموافقة على المشروع، ولكنه أسقط الفكرة لأن مالك خط الأنابيب، وهو شركة "ترانس كندا" قد اشترى بالفعل الصلب الأجنبي اللازم للخط الذي يبلغ طوله "1.900 كم".

كيف يؤثر هذا النظام على صناعة الصلب على وجه الخصوص؟

- العديد من المصانع تستورد ألواح سميكة من الصلب الخام تتحول بالحرارة إلى منتجات تامة الصنع وبذلك تعتبر المنتجات النهائية غير أمريكية الصنع.
- بسبب وجود عدد محدود فقط من صانعي الصلب في الولايات المتحدة فإن الالتزام بالقانون وعدم استيراد تلك الألواح سيرفع تكاليف المصانع وأيضا أرباح صانعي الصلب.

هناك مدرستان فكريتان:

هل سيؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل في الولايات المتحدة وإحياء التصنيع؟

تقول أحدهم إن ذلك سيحدث لأن المقاولين سيضطرون إلى شراء السلع المصنوعة محليا، وهذا من شأنه زيادة الطلب وخلق فرص العمل.
وتقول المعارضة إنه لن يحدث شيء سوى تأخر مشروعات الأشغال العامة التي تشتد الحاجة إليها وزيادة التكاليف وأيضا سوف تقل المنافسة بإغلاق الشركات الأجنبية مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

هل القانون يتمتع بشعبية؟

قال 70% تقريبا من المشاركين في استطلاع وطني إنه من المهم أن يطلب من جميع الصناعات التي يتم تمويلها من دافعي الضرائب أن تستخدم السلع الأمريكية الصنع كلما كان ذلك ممكنا.
وقد أعرب النواب في كلا الحزبين عن تأييدهم ولكن مثل قانون إصلاح الرعاية الصحية وعقد صفقة تجارية أفضل مع الصين يمكن أن تكون التفاصيل معقدة.

كيف يؤثر هذا القانون على التوظيف؟

يدعو ترامب أيضا إلى شن حملة ضد ما يقوله بأنها انتهاكات لبرامج الحكومة لعمل الأجانب وخاصة برنامج التأشيرات المؤقتة "H-1B" الذي تستخدمه شركات التكنولوجيا في كثير من الأحيان لتوظيف غير الأمريكيين

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

على الحكومة المصرية الإسراع في تطبيق أحكام المادة رقم 9 من القانون رقم 5 لسنة 2015 والخاصة بتشكيل لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري، فهذه الخطوة ستساهم في تأكيد توجه الدولة لدعم المنتج المحلي وتنشيط الصناعة المصرية مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

* أن قانون تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية يهدف إلى تحفيز المستثمرين لضخ استثمارات جديدة في المجال الصناعي للاستفادة من الميزات التفضيلية الممنوحة للمنتج الصناعي المصري، وعلى الأخص اشتراط حد أدنى لمساهمة المكون الصناعي المصري في عقود مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وما يواكب ذلك من خلق وتوليد فرص عمل جديدة وفتح العديد من مجالات نقل التكنولوجيا في الصناعات ذات الصلة بالمشروعات المشار إليها.

* يساهم القانون في تحسين أداء ميزان المدفوعات وذلك من خلال توفير العملات الأجنبية التي يتم إنفاقها سداداً لشراء المنتجات المستوردة ويتوافر لها مثيل في السوق المصري ودفع المنافس الأجنبي لتقديم أفضل العروض السعرية لمواجهة الميزة التنافسية السعرية التي يمنحها مشروع القانون المعروض للمنتجات المصرية المطابقة لمعايير الجودة وما يصاحب ذلك من وفورات في المشتريات.

* يساهم القانون أيضاً في مساندة المنتج الصناعي المصري من خلال حظر تضمين شروط الطرح في العقود التي تسري عليها أحكام هذا القانون ما يعد تمييزاً ضد المنتجات الصناعية المصرية المطابقة للمواصفات القياسية المصرية.

* أن القانون استهدف تحفيز الصناعة الوطنية على المنافسة، وحرص المشروع على قصر المزايا التفضيلية الممنوحة بمقتضى مشروع القانون على الصناعة المصرية المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة والتي لا تقل نسبة المكون الصناعي المصري فيها عن 40 بالمئة، والتيسير على الجهات التي تسري عليها أحكام هذا القانون في إبرام عقودها من خلال منحها الحق في التعاقد على المنتج الصناعي غير المصري في الأحوال التي تقتضيها الاعتبارات الواقعية أو اعتبارات المصلحة العامة أو الأمن القومي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(موقع أرقام) (موقع مباشر)

ارتفعت الأسهم الصينية في ختام التداولات للجلسة الثانية على التوالي، مع تفاؤل المستثمرين بملاحق التفاهم الصيني الأمريكي حول القضايا التجارية، لكنها رغم ذلك سجلت خسائر أسبوعية للمرة الخامسة على التوالي.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.70% إلى 3083 نقطة، لكن بلغت خسائره الأسبوعية 0.6%.

وقال البيت الأبيض الخميس إن واشنطن اتفقت مع بكين على حزمة من التدابير الهادفة لتعزيز وصول بعض الصادرات الأمريكية إلى الأسواق الصينية، وأشارت تقارير إلى أن الاتفاق تطرق لمعالجة بعض القضايا التي سببت مخاوف بين الطرفين.

ويأتي ذلك قبيل انطلاق القمة التي يحضرها زعماء من أنحاء العالم في بكين حول مشروع طريق الحرير، والمقررة خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع. وتعرضت الأسهم الصينية لضغوط قوية على مدار هذا الأسبوع وسابقه على خلفية مخاوف بشأن تدخل السلطات في الأسواق المالية، لكن هذه المخاوف انحسرت إلى حد كبير خلال تعاملات الخميس بعدما أشارت تقارير إلى أن تحركات الجهات التنظيمية تستهدف الأصول غير الخاضعة للمعايير القياسية. وانخفضت الأسهم اليابانية في ختام التداولات للمرة الأولى خلال ثلاث جلسات، مقتفية أثر الأسهم الأمريكية وبضغط من ارتفاع الين مقابل الدولار، لكنها حققت مكاسب أسبوعية.

وفي نهاية الجلسة، تراجع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.40% إلى 19883 نقطة، لكنه سجل مكاسب أسبوعية بنسبة 2.3%، كما انخفض مؤشر "تويكس" بنسبة 0.40% إلى 1580 نقطة.

وتطلع المستثمرون هذا الأسبوع لتجاوز مؤشر "نيكي" المستوى النفسي 20 ألف نقطة، والذي لم يتجاوزه منذ ديسمبر عام 2015. لكن المخاوف إزاء عدم اليقين السياسي في الولايات المتحدة وإزاء الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي أثرت سلبيًا على الأسهم خلال التحول دون بلوغ المستوى المذكور.

تباين أداء مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة، حيث قلص "داو جونز" و "S&P" خسائرها وأغلقا على تراجع، لكن "نازداك" تخلص من خسائره التي سجلها في بداية الجلسة وأغلق على ارتفاع هامشي محققا مكاسب أسبوعية، وسادت مخاوف في الأسواق إثر تغريدة هدد خلالها "ترامب" مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي السابق "جيمس كومي".

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 23 نقطة إلى 20896 نقطة، كما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (-3.5 نقطة) إلى 2391 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "نازداك" (+5 نقاط) إلى 6121 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائره بنسبة 0.6%، كما سجل "S&P" خسائر بنسبة 0.4%، في حين حقق "نازداك" مكاسب أسبوعية بنسبة 0.3%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.3% أو نقطة واحدة إلى 395.6 نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 0.3%.

وارتفع أيضاً مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+48 نقطة) إلى 7435 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+59 نقطة) إلى 12770 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كالك" الفرنسي (+22 نقطة) إلى 5405 نقاط.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.3% أو 3.50 دولار إلى 1227.70 دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بأقل من 0.1%.

وفي أسواق النفط، ارتفع خام "نايمكس" الأمريكي سنتا واحدا ليغلق جلسة نيويورك عند 47.84 دولار للبرميل، وحقق مكاسب أسبوعية قدرها 3.5%، في حين ارتفع "برنت" بنسبة 0.1% أو 7 سنتات وأغلق جلسة لندن عند 50.84 دولار للبرميل، وسجل الخام القياسي مكاسب أسبوعية قدرها 3.6%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكيين بنسبة 0.2% خلال إبريل، مدفوعًا بارتفاع تكاليف الطاقة 1.1%، كما ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.4% على أساس شهري، بينما ارتفعت بنسبة 4.5% على أساس سنوي.

وساد قلق في الأسواق بعد تغريدة كتبها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على حسابه بموقع "تويتز" عن مدير "إف بي آي" المقال كان مفادها: "من الأفضل لـ(كومي) عدم وجود تسجيلات لمحادثات جرت بيننا قبل أن تتسرب للصحافة".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

لازالت الأسواق المالية العالمية تترقب بحذر التطورات الجيوسياسية التي تحدث في العالم مع قدرة الرئيس الأميركي على تطبيق برامجها الاقتصادية هي المحور الأساسي الذي يضغط على الأسواق التي ما زالت متأثرة بشكل واضح مع الأحداث والمتغيرات رغم التفاؤل بعد نتائج الانتخابات الفرنسية.

من جانبه، ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية، إيجي إكس 30 بنسبة 1.55% خلال الأسبوع، عند مستوى 12906.98 نقطة، بارتفاع 197 نقطة، وصعد رأس المال السوقي نحو 7.9 مليار جنيه.

وبلغ حجم التداول على أسهم المؤشر الرئيسي نحو 1.37 مليار سهم، بقيمة 3.43 مليار جنيه.

وصعد إيجي إكس 50 متساوي الأوزان بنسبة 1.64% عند مستوى 2065.35 نقطة.

وانخفض إيجي إكس 70 بنسبة 0.79% عند مستوى 587.39 نقطة، فيما استقر إيجي إكس 100 بنسبة عند مستوى 1360.22 نقطة، بتراجع طفيف نسبته 0.01%.

وارتفع سهم البنك التجاري الدولي بنسبة 2.03% خلال الأسبوع، إلى مستوى 77 جنيهًا، وبلغ حجم التداول 4.9 مليون سهم، بقيمة 375.8 مليون جنيه.

وأغلق رأس المال السوقي عند مستوى 667.3 مليار جنيه، مرتفعًا 7.9 مليار جنيه.

واتجهت تعاملات المستثمرين الأجانب للشراء بصافي 370.27 مليون جنيه، فيما اتجه المصريون والعرب للبيع بصافي 331.9 مليون جنيه و38.35 مليون جنيه.

و لازال تأثير نقص المحفزات الاستثمارية و الترقب لاتجاهات السياسة النقدية و حسم الموقف بخصوص الضرائب علي تعاملات البورصة خاصة مع اقتراب نهاية فترة تاجيلها يوم 16 مايو 2017 و عدم نظر البرلمان لمشروع القانون حتي الان مما يدفع البورصة الي الاتجاه العرضي وسط نقص في السيولة الاستثمارية .

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.